تحليل

العدد /250 مايو 2020

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

السياسات الخليجية تجاه الحركات السلفية السورية (2011 -2015)

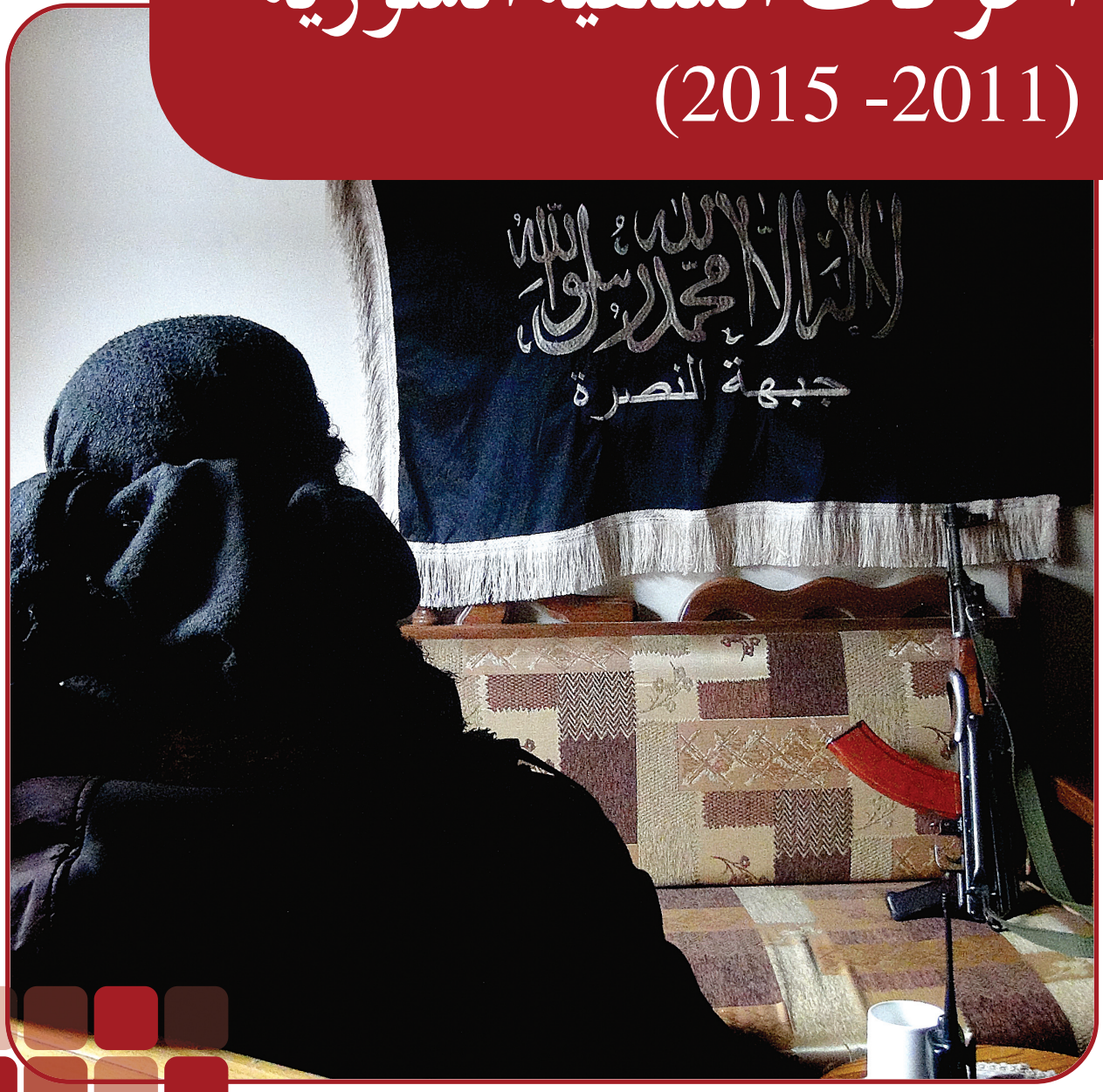

أمجد أحمد جبريل

حقوق النشر والتاليف

ORSAM © 2020 أنقرة–تركيا / أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

ISBN: 978-605-06764-2-6

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

تحليل
ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

السياسات الخليجية تجاه الحركات السلفية السورية (2011 -2015)

بخصوص الكاتب

أمجد أحمد جبريل حسان

باحث مختص في الشؤون العربية. حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ويعد حاليا أطروحة الدكتوراه في معهد الشرق الأوسط بجامعة سكاريا التركية. تغطي اهتماماته البحثية: قضية فلسطين، والسياسات الخارجية العربية، والسياسات الإقليمية والدولية. له كتابان منشوران عن السياسة السعودية، وله العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في دوريات عربية محكّمة، منها: رؤية تركية، المستقبل العربي، شؤون عربية، الدراسات الفلسطينية، دراسات شرق أوسطية. يكتب بانتظام في صحيفة العربي الجديد منذ عام 2016، وله مشاركات إعلامية في قنوات فضائية، منها: الجزيرة، والحوار، والرافدين، ويمن شباب

مايو 2020

مقدمة:

أفرزت الثورة السورية منذ مارس/آذار 2011 وضعًا جديدًا ومعقّدًا، ما أدّى إلى إعادة تعريف أدوار اللاعبين المحليين والخارجيين وسياساتهم في المنطقة، في ظلّ تبوء "المسألة السورية" مكانة محورية في جهود إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الجارية على قدم وساق حاليًا.

ورغم طابع الثورة السورية السلمي/الشعبي/الشبابي في بداياتها، فإنها تحوّلت إلى نقطة جاذبة لمختلف أنواع التدخلات الخارجية، وشهدت صورًا من تدفق التمويلات الخارجية، فضلًا عن جذب آلاف المقاتلين الأجانب واستقطابهم، ما وضع الثورة في أتون عملية ذات ثلاثة أبعاد متداخلة: "العسكرة، والطائفية، وتفتيت المجتمع"، وهي عملية مركّبة تخدم الأجندات الخارجية، التي تعمل ضد مصالح الثورة والشعب السوريين.

وفي هذا الإطار، برز دور "الشبكات السلفية الخليجية"، المتواجدة في دول الخليج العربي عمومًا، والكويت والسعودية وقطر خصوصًا، في توفير دعمٍ مالي شبه منتظم، خصوصًا في بدايات الثورة، للحركات السلفية

> ورغم طابع الثورة السورية السلمي/الشعبي/الشبابي في بداياتها، فإنها تحوّلت إلى نقطة جاذبة لمختلف أنواع التدخلات الخارجية

السورية، وذلك قبل أن ينتهي ذلك الدور بحكم عاملين؛ أحدهما التدخل العسكري الروسي أواخر أيلول/سبتمبر 2015 في سورية، الذي قلب الموازين لمصلحة النظام السوري على حساب المعارضة السورية. والآخر هيمنة متغير "مكافحة الإرهاب" على السياسات الدولية والإقليمية، بما ينطوي عليه من مضامين سياسية خطيرة تعكس موازين القوى وتفرض تحكم المصالح والأجندات الدولية، ما يؤدي في المحصلة إلى زيادة التضييق على حركات السلفية الجهادية، مع التشديد على مراقبة التمويلات الخارجية.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من تدفّق التمويلات الخارجية، ووجود قدر من الدعم السياسي الخليجي والتركي والفرنسي للمعارضة السورية، وتوفّر قدر من الدعم اللوجستي أحيانًا، لم تستطع الحركات السلفية السورية، ولا قوى المعارضة بمختلف أنواعها، تطوير الثورة السورية وإسنادها، في تحقيق هدفها الأهم بإسقاط نظام الأسد، سواء بالقوة، أم عبر الحلول السياسية والمفاوضات، برعاية الأمم المتحدة أو غيرها.

وفي حين يجادل البعض بأن السبب في هذا الفشل قد يعود إلى تحالفات النظام السوري الخارجية، خصوصًا دعم محور إيران حزب الله، الذي استدعى التدخل العسكري الروسي أواخر أيلول/سبتمبر 2015، يرى آخرون أن السبب الرئيس في إفشال الثورة السورية، ربما يعود إلى تأجيج انقسامات المجتمع السوري وتفتيت المعارضة السورية، والتنافس الخليجي على دعم حركات وفصائل سلفية متباينة، ما أدّى في المحصلة إلى نجاح تنظيمات السلفية الجهادية، وعلى رأسها "جبهة النصرة" (أصبح اسمها "هيئة تحرير الشام" لاحقًا)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، في ملء الفراغ، الذي خلّفه تراجع قدرات النظام السوري بعد التدخل الروسي، الذي يمكن اعتباره أهم نقطة تحوّلٍ في مسار الثورة؛ إذ طغت الأبعاد الخارجية، في الصراع على سورية، على دينامياته الداخلية.

وفي ضوء ذلك، تركّز الورقة على دراسة تأثير البيئة الخارجية، بشقيها الدولي والإقليمي عمومًا، والسياسات الخليجية خصوصًا، على الحركات السلفية السورية في الأربعة أعوام الأولى من الثورة السورية. وفي حين يمثّل انطلاق الثورة عام 2011 بداية فترة الدراسة، فإنها تتخذ من التدخل العسكري الروسي أواخر أيلول/سبتمبر 2015 نقطةَ نهايةٍ لها، بسبب محورية ذلك التدخل في التأثير على مسار الثورة ومآلاتها، بعد أن أصبحت موسكو هي أهم اللاعبين الخارجيين المتدخلين في الصراع السوري، الذي طغت الأبعاد الخارجية فيه على دينامياته الداخلية، فتحول إلى صراع دولي – إقليمي، يحجب صراع قوى المعارضة السورية مع نظام بشار الأسد.

وثمة ملاحظتان مهمّتان لفهم حدود هذه الدراسة: إحداهما أن "السياسات الخليجية" تجاه الثورة السورية عمومًا، والسلفية السورية خصوصًا، ليست شيئًا واحدًا، إذ يوجد بينها تفاوتات كبيرة؛ فعلاقة السعودية بالنظام السوري هي علاقةٌ قديمة ومعقدة نسبيًّا، وشهدت أنماطًا من التعاون والتقارب تارةً، والتنافس والقطيعة تارةً أخرى، كونها محكومةً باعتباراتٍ متداخلة إلى حد التناقض أحيانًا؛ إذ تراوحت بين تأييد الرياض خلافة بشار لوالده حافظ الأسد، بعد وفاته صيف عام 2000، والخلاف بين البلدين حول مقاربة الشأن اللبناني، خصوصاً بعد إصرار دمشق على التجديد للرئيس إميل لحود عام 2004، ثم اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري فبراير/شباط 2005، والذي كان من أقرب الحلفاء اللبنانيين إلى الرياض، التي فقدت باغتياله جزءًا يُعتد به من نفوذها هناك، على ضوء عجز خلفائه في تيار المستقبل، عن ملء الفراغ الذي خلّفه غيابه عن الساحة اللبنانية، على النحو الذي تجلّى بصورة أوضح بعد حرب لبنان صيف 2006، التي أبرزت دور حزب الله وإيران وأضعفت الدور السعودي الإقليمي بشكل عام، وصولًا إلى التقارب المؤقت بين سورية والسعودية أواخر عام 2009، الذي نجح في تنصيب سعد الحريري، على رأس الحكومة اللبنانية، إلى حين [1].

وبحكم هذه العوامل المتداخلة، جاء موقف الرياض من الثورة محكومًا بالتنافس الجيوبولتيكي مع إيران على سورية، خصوصًا مع النفوذ الكبير لإيران في العراق المجاور، وخشية السعودية من تمدد هذا النفوذ إلى المنطقة الشرقية فيها حيث يتركز الشيعة، وكذلك من تمدده نحو دول الخليج، من بوابة الانتفاضة الشعبية في البحرين ربيع 2011، التي تدخلت السعودية لقمعها بسرعة، تحت غطاء "قوات درع الجزيرة" [2].

واستطرادًا يمكن القول إن الموقف السعودي من السلفية السورية هو أكثر تعقيدًا بكثير، مقارنةً بالموقف القطري، الذي كان مساندًا للثورات العربية عمومًا [3]، ومؤيدًا لفكرة تغيير النظام السوري، انسجامًا مع وجهة نظر الدوحة في أن المستقبل هو لحركات إسلامية "معتدلة" مثل الإخوان المسلمين، مع الانفتاح أيضًا على السلفية الحركية أو ما يسمّى "التيار الصحوي السروري"، كما ستفصّله هذه الدراسة أدناه.

الملاحظة الأخرى، أنه ربما يصعب، خصوصًا بعد الثورة السورية، وضع تصنيف جامع للحركات السلفية الجهادية السورية، التي افتقدت بشكل عام إلى أيديولوجيا

واضحة أو تنظير فكري عميق، ما أدى إلى سيولة تحالفاتها وتغيرها المستمر، إضافةً إلى صراعاتها المحتدمة وعمليات الانقسامات والاندماج بينها، إلى حد يحتاج إلى إجراء دراسات تفصيلية بشأن خريطة هذه الحركات وأماكن انتشارها وأسباب انقساماتها وصراعاتها[4].

وضمن هذه الحدود، تركز هذه الدراسة على رسم صورة إجمالية للشقين الرسمي وغير الرسمي، في سياسات السعودية والكويت وقطر، تجاه الحركات السلفية السورية، التي تتراوح بين السلفية التقليدية/العلمية التي تدعمها الرياض، في مقابل دعم "السلفية الحركية" من قِبل الكويت وقطر.

تقسيم الدراسة:

خمسة عناصر؛ أولها يتناول خلفية عن السلفية السورية. وثانيها محددات السياسات الخليجية تجاه السلفية السورية. وثالثها أدوات السياسات الخليجية تجاه السلفية السورية. ورابعها تحولات السلفية السورية بعد الثورة. أما العنصر الخامس فيتناول السلفية الجهادية وتطورات الثورة السورية، ثم تأتي الخاتمة عن مآلات السلفية السورية.

أولًا– السلفية السورية قبل الثورة: خلفية عامة

في إطار تحليل نشأة الحركات السلفية في سورية، وخلفيتها التاريخية، وعلاقتها بمكونات التيار الإسلامي الأخرى، وعلاقتها مع النظام الحاكم، ومدى وجود ممارسات عنيفة، ضمن سياقات الحالة السورية، قبل ثورة آذار/مارس 2011، يمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

1–نشأت السلفية في سورية في نهاية القرن التاسع عشر في أهم مركزين تاريخيين في البلاد: دمشق وحلب. ورغم مرورها بأطوار عديدة، فقد كانت الحركة السلفية السورية، في بداياتها، شبيهة إلى حد كبير بالسلفية الإصلاحية التي نشأت في مصر على يد الشيخ محمد عبده، وكان رموزها رجال فكر ودين أيضًا، مثل الشيخ عبد الرحمن الكواكبي (1849–1902) والشيخ جمال الدين القاسمي (1866–1914)، والشيخ محمد رشيد رضا (1865–1935)، لكن السياسة كانت في صلب اهتماماتها، ولا يختلف الفكر السلفي الشامي في بنيته عن الفكر السلفي للمدرسة الإصلاحية السلفية في مصر آنذاك[5].

2– ولدت جماعة الإخوان المسلمين في سورية في منتصف أربعينيات القرن العشرين، ومنذ لحظة ولادتها، من تجمعٍ من الجمعيات الإسلامية في دمشق وحلب وحمص وحماة، ضمّت الجماعة عددًا من التيارات، التي تباينت خلفياتها، بين التصوف والسلفية والتوجه "الإسلامي الليبرالي". وبينما شهدت الجماعة ازدهارًا في عهد الشيخ مصطفى السباعي، الذي كان مفكرًا إسلاميًّا وعميدًا لكلية الشريعة في جامعة دمشق، فقد بدأت الوحدة الداخلية للإخوان بالتفكك منذ منتصف الستينيات، بسبب مواجهة صعوبات داخلية متلاحقة، بعد أن انقلب حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سورية آذار/مارس 1963، حيث مَنعَ النظامُ السوري، عصامَ العطار، المراقب العام لجماعة الإخوان السورية، من العودة إلى بلاده بعد أدائه فريضة الحج[6].

بعد هذا الانقلاب، وحلّ الأحزاب والتعددية السياسية، "بدأت السلفية الإصلاحية بالتفكك، وتحوّلت جمعياتها إلى مجرد جمعيات خيرية ومجلاتها إلى مجلات ثقافية، وانصرف أتباعها إلى الجدل العقدي مع خصومهم، حيث بلغ الجدل ذروته في نهاية السبعينيات، وتحولوا إلى السلفية العلمية. ويمكن اعتبار مناظرة الشيخين محمد ناصر الدين الألباني وسعيد البوطي مثالًا نموذجيًا على ذلك"[7].

3– بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة في سورية، إثر انقلاب 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، فيما عرف ب "الحركة التصحيحية"، انتشر النمط التسلطي المركزي، مع توسيع دور الدولة المركزي في الحياة الاقتصادية[8]، وتضييق مجال الحريات العامة، وتعزيز سلطة أجهزة الأمن وقوات الجيش الخاصة.

> رئيس الدولة هو الإسلام، فإن مروان حديد لم يكن مستعدًا للمساومة، لأنه كان يتصور أن أفضل وسيلة للتعامل مع النظام السوري هي تغييره بالقوة،

ثم عاد الجدل حول النص المتعلق بعلاقة الإسلام بالدولة في الدستور السوري، الذي كان يجري إعداده. وقد شهدت مدينة حماة إضرابًا عامًا نظمه مروان حديد ورفاقه، وشاركت فيه قوى سورية معارضة أخرى، إضافةً إلى الإخوان المسلمين، لكن الإضراب تحوّل إلى أحدث شغب هوجمت خلالها مقار حزب البعث والمنظمات التابعة له[9].

ورغم تدخل حافظ الأسد لإدراج مادةٍ تنصّ على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام، فإن مروان حديد لم يكن مستعدًا للمساومة، لأنه كان يتصور أن أفضل وسيلة للتعامل مع النظام السوري هي تغييره بالقوة، أو تثوير تنظيم الإخوان، ولذلك بادر حديد عام 1975 إلى تأسيس "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين"، ثم جرى اعتقاله، لكنه دعا من محبسه، العلماءَ والجماعات الإسلامية إلى إعلان الجهاد على "النظام الكافر"[10].

وبعد وفاة حديد تحت التعذيب، وتولّي عبد الستار الزعيم، قيادة تنظيم "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين"، قام التنظيم في 8 شباط/فبراير 1976 باغتيال رئيس فرع المخابرات العسكرية في مدينة حماة. ثم كانت المجزرة الطائفية المدوّية التي نفذها التنظيم، في طلاب مدرسة المدفعية في مدينة حلب 16 حزيران/يونيو 1979؛ إذ جرى فرز الطلاب طبقًا لطائفتهم، ثم تم قتل العلويين منهم فقط[11].

ويمكن القول إن سنوات الصراع بين النظام السوري والإخوان المسلمين، أثقلت كاهل المجتمع السوري، وأوقعته في أجواء من الرعب والانقسام. وبعد أحداث حماة في شباط/فبراير 1982 أجرت قيادة الإخوان مراجعاتٍ لسياساتها، ما أدى إلى خلافات قيادية طويلة، إلى أن انتخب علي صدر الدين البيانوني مراقبًا عامًا للجماعة. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أدرك كثير من الإسلاميين عقم طريق العنف وعواقبه الوخيمة عليهم، وعلى المجتمع ككل[12].

ومن الأهمية بمكان، الإشارة في هذا السياق، إلى أن علماء الدين المحافظين (الموالين للنظام التسلطي) في سورية، لعبوا الدور الأهم في حركة "الأسلمة الاجتماعية"، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولذا كان النظام السوري يُفضّل دائمًا التعامل معهم، ويعمل في الوقت نفسه على إعاقة نمو أية اتجاهات إصلاحية قد تنبع من تيارات

إخوانية أو شخصيات سياسية إسلامية، خصوصًا إذا كان لديها إعجاب بنماذج خارجية، مثل حزب العدالة والتنمية التركي[13].

«فالتيار الديني العام للمجتمع السوري كان باتجاه الإسلام الصوفي والإسلام الشعبي، وقد أسهم في رسوخ هذا التيار تبني الدولة الوطنية عقب الاستقلال له، واستدخاله في أجهزتها الأيديولوجية، كمؤسسة الإفتاء والأوقاف والقضاء الشرعي، بحيث بات الإسلام الرسمي صوفيًا شعبيًا، في الوقت الذي تم فيه التعامل مع قوى الإسلام السياسي الحركي والجهادي بشكل عنيف، خصوصًا مع بداية الثمانينيات بتدمير مدينة حماة، كما أشير آنفًا، وتشتيت جماعة الإخوان المسلمين وغياب تأثيرهم في الداخل بعد أن تم استئصالهم عسكريًا وقانونيًا مع صدور القرار رقم 49 بتاريخ 1980/7/7، الذي ينص على الحكم بالإعدام على كل منتسب لجماعة الإخوان"[14].

4– لقد عرفت سورية منذ استقلالها أزمتين تميزتا بحالة من عدم الاستقرار، بما يكفي لزعزعة النظام، وأدت إلى تحوّلات في مواقف علماء الدين. إحداهما كانت خلال أحداث حماة التي قادها الإسلاميون شباط/فبراير 1982، والتي اتخذت في بعض المناطق شكلًا يشبه "الحرب الأهلية". وشملت الأحداثُ المناطقَ الشمالية من حماة وحلب على الخصوص، بحيث بقيت مساحات قليلة على الحياد؛ إذ أُجبر عشرات العلماء – الذين رفضوا تقديم الولاء للنظام – على المنفى، والتحق كثير منهم ب "الجبهة الإسلامية" التي أنشأها الإخوان المسلمون السوريون في السعودية؛ إذ دعت الجبهة إلى الثورة على نظام البعث، وإقامة "دولة إسلامية ليبرالية"، كما جاء في المشروع السياسي للإخوان[15].

أما الأزمة الأخرى فتمثلت في الانتفاضة الشعبية التي قامت في آذار/مارس 2011، في محافظة درعا الجنوبية، ثم انتشرت في أجزاء واسعة من سورية، كما ستناقشه الدراسة أدناه.

5– على رغم أن العقد الأخير قبل الثورة السورية شهد بروز بعض العلماء غير المتعاطفين مع النظام السوري، مثل الشيخ أسامة الرفاعي، وبروز أدوار شخصيات من الإصلاحيين السوريين، فإن المجال الديني في سورية كان مفتوحًا بصورة أكبر أمام التيار الصوفي القريب من النظام، ورمزه الأبرز هو الشيخ محمد سعيد البوطي.

وترى إحدى الدراسات أن "البوطي، دَافع طوال حياته العلمية والعملية، بهدوء علمي، عن الإسلام السنيّ، ومارس النقد العلمي والأخلاقي، ضد الإسلام السلفي والإسلام الإخوانيّ، ووقف ضد ما سمَّاه "الغوغائية"، و«تدمير الوطن"، وكان صاحب نظرية في الفقه السياسي وأخلاقية تصوّفية، ودعا الناس عدة مرات بعد الثورة السورية عام 2011 إلى التهدئة "لأن هذه المظاهرات ستُستغل بخطة مرسومة لتكون فتنة تودي بالبلاد والعباد"، وطالب بالتعددية الحزبية الموسَّعة أكثر من الجبهة التقدمية، وقال إن الدعوة إلى الإصلاح والقضاء على الفساد وأسبابه، هو ضرورة لا بديل عنها، بل هي ضرورة يوجبها الشرع عليها قبل أن يوجبها المنطق، وقد أيد في نيسان/أبريل 2011، مبادرات بشار الأسد في تعديل الدستور والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة. كما طالب البوطي بتأسيس "لجنة متابعة شعبية"، تكون ذات صلة قوية بالشعب على اختلاف فئاته وجماعاته، وعلى صلة بقمة المسؤولية"، واصفًا ذلك ب«الطريق الديني، الأمين، الآمن، الحضاري". وعندما رفض الإسلاميون مقترحاته، اتهمهم البوطي بالتشاؤم"[16].

ثانيًا– محددات السياسات الخليجية تجاه السلفية السورية

بدايةً يجب التمييز بين المستويين الرسمي والشعبي في المواقف الخليجية من المعارضة السورية عمومًا، والحركات السلفية السورية خصوصًا.

وعلى حين تميل المواقف الرسمية الخليجية للالتزام أكثر بضوابط السياسة الأميركية، والاستجابة لضغوطها الشديدة على النظم الخليجية، خصوصًا تقييد دعمها فيما يتعلق بالتمويل الرسمي وإمكانية تسليح المعارضة السورية لمواجهة قمع نظام بشار الأسد للثورة وللمتظاهرين المدنيين السلميين، فإن الجمعيات السلفية الخليجية ربما تملك مساحات أكبر من الفعل والحركة، بما يساعدها على جمع التبرعات وتحفيز المجتمعات الخليجية والمنظمات الخيرية ومنظمات الإغاثة ورجال الأعمال.. إلخ، خصوصًا إذا كانت المواقف الرسمية تغض الطرف عن هذه الأنشطة، بهدف الموازنة بين الضغوط الأميركية وبين ضغوط الداخل والرأي العام، الذي كان يميل إلى دعم

الثورة السورية عمومًا، لا سيما في سنواتها الأربع الأولى، أي قبل التدخل العسكري الروسي أواخر أيلول/سبتمبر 2015.

> وفي هذا الإطار، "تم توظيف تأييد الثورة السورية من قِبل الأنظمة الخليجية لتعزيز شرعيتها الداخلية، سيما أن الجزء الأهم من المؤثرات الأساسية في تشكيل الرأي العام الخليجي، المعادي لقمع نظام الأسد لشعبه،

وفي هذا الإطار، "تم توظيف تأييد الثورة السورية من قِبل الأنظمة الخليجية لتعزيز شرعيتها الداخلية، سيما أن الجزء الأهم من المؤثرات الأساسية في تشكيل الرأي العام الخليجي، المعادي لقمع نظام الأسد لشعبه، كان يستند إلى الخطابات الدينية السلفية التي صوّرت الصراع في سورية وكأنّه صراع طائفي بين السنة من جهة، وبين العلويين والشيعة من جهة أخرى. ونظرًا لنفوذ الخطاب السلفي في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن تأييد الأنظمة الخليجية للثورة السورية كان سيضعها في صورة المدافع عن الطائفة السنية في سورية، مقابل تحالف النظام العلوي مع النظام الشيعي في إيران"[17].

«لقد تبنّت التيارات السلفية في الخليج خطابًا طائفيًّا إزاء الثورة السورية، وأسهمت في تكريس "التخندق السني الشيعي"، وقدمت الدعم بالمال والإعلام والإسناد وإرسال المتطوعين، من دون أن يكون مثل هذا الدعم مقبولًا بكل أشكاله ومستوياته من قِبل الأنظمة الخليجية نفسها. فقد وصلت هذه التيارات إلى مستوى من القوة والفعالية إلى أن تتصرف بشكل شبه مستقل مع رغبة الحكومات في تفادي مواجهتها بشكل مباشر. وفي معظم الحالات، تجاوزت هذه التيارات بحماسها واندفاعها، تردد الحكومات وحساباتها المتحفظة في تقديم الدعم؛ إذ تقدّم الدعم السلفي السعودي والكويتي، الموجّه إلى بعض المجموعات السلفية الجهادية في سورية، بشكل كبير على الدعم الرسمي للحكومتين السعودية والكويتية للثورة السورية، ما أدى إلى إخلال كبير في موازين القوة داخل جماعات الثورة السورية برمتها؛ إذ استقوى العنصر السلفي فيها على بقية العناصر المدنية الأخرى"[18].

ويرى باحث آخر أن "دعم الجماعات الإسلامية والفصائل المسلحة الرافضة للنظام السوري والمتجهة للاقتتال معه من الخارج، كان المدخل الرئيس لدول مجلس التعاون. ولقد أثبت هذا المدخل قدرته، في حالة أفغانستان والجهاد الأفغاني على إسقاط أنظمة. بيد أن الحالة السورية لم تسر على المنوال نفسه، ولم يتسنَّ للمعارضة المسلحة القضاء على النظام في دمشق لسببين؛ أحدهما أن حرب الجماعات الجهادية أذكت حربًا مذهبية مناظرة خاضتها جماعات شيعية لا تقل ضراوة وحماسة عن تلك السنية المتطرفة، دفاعًا عن بقاء النظام السوري، الذي أحاط ذاته بأسوار "حماية مذهبية" تمتلك طاقةً راديكالية. والآخر أن النظام السوري لم يكن مُحاصرًا دوليًّا مثل نظام نجيب الله في أفغانستان، وإنما ضمن قدرًا من التأييد الدولي والإقليمي الذي مكنه من الاستمرار على رأس مقعده في مجلس الأمن، ولم تتطور الحرب في سورية إلى حرب بالوكالة بين قوتين عظمتين، وإنما بقي نظام الأسد مدعومًا من قطبين دوليين (روسيا والصين) بينما لم يكن لدى القطب الأميركي أي حافز في تسريع إسقاطه، خصوصًا مع وجود تقديرات أميركية تميل إلى اعتبار الأسد الضامن الرئيس للأمن الإسرائيلي. وهكذا أدى انحياز دول الخليج إلى دعم الجماعات المسلحة إلى جنوح الثورة السورية عن مسارها بوصفها ثورة تستهدف معاني الحرية والكرامة، وانتعشت أفكار لدى البعض بأن سقوط النظام لا يعني سوى حلول نظام "داعشي" أو "إخواني"، أو "قاعدي"، وتعريض وحدة سورية للخطر"[19].

وفي سياق مقارن مع الحالة الليبية، ثمة من رأى أن الإحجام الدولي عن التدخل في الأزمة السورية كان يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة[20]:

أولها الميزة التساومية التي تتيحها الحالة السورية باعتبارها تشكل نسيجًا ديمغرافيًّا وجيوبوليتيكيًّا متداخلًا؛ إذ يمكن أن يؤدي اختلاله أو العبث به إلى إلحاق

الضرر بأطراف عديدة تشمل: إسرائيل ولبنان والعراق والخليج وتركيا وإيران، إضافة إلى روسيا وأميركا وأوروبا، ولذلك فإن أي قرار نوعي بشأن سورية يحتاج إلى توافقات ومساومات معينة لأن تداعياتها تمس قضايا الأمن الإقليمي وتوليد موجات اللجوء والهجرة والنزوح إلى دول الجوار أو دول أوروبية.

وثانيها المكانة الأيديولوجية للنظام السوري وتحالفاته الإقليمية والدولية؛ إذ يمثل طرفًا في المحور الإيراني، وواجهةً علمانية وموقعًا متقدمًا في وجه "الخطر الإسلامي" على إسرائيل، إضافة إلى الدعم الروسي والصيني لاستمرار بقاء النظام السوري.

وثالثها انقسام مجلس الأمن بشأن معالجة الأزمة السورية، كما تجلّى في استخدام روسيا والصين حق النقض "الفيتو" عدة مرات لمنع إزاحة الرئيس بشار الأسد، أو حتى التدخل لإنقاذ المدنيين السوريين، مع إجهاض أي تحرك دولي في سورية يمكن أن يؤثر على نظام الأسد، ناهيك عن تحول سورية إلى ساحة صراع دولي بامتياز مع غياب أي تأثير عربي والفشل المدوي للجامعة العربية في القيام بدور يُذكر في هذا الصراع[21].

ويمكن القول إن المسألة السورية ظلت على مدى سنوات، مستعصية على الحل في ظل تعارض مصالح الدول المعنية إقليميا ودوليا، وانعكاس ذلك التعارض على سيناريوهات دعم أطراف الصراع الداخلي، وفي ذلك شهدت الأولويات الإقليمية والدولية بشأن الأزمة السورية تغيرات واضحة نتيجة لاتساع معادلة الصراع السوري، الذي دخل مرحلة جديدة من المواجهات السياسية والعسكرية منذ نهاية عام 2014 وحتى النصف الأول من عام 2015، وهي الفترة التي بدا فيها واضحًا التفوق الذي حققته المعارضة المسلحة ميدانيًا في مواجهة النظام السوري، الأمر الذي غير فعليًّا من مسار الصراع لمصلحتها، وهو تقدم لا يمكن النظر إليه بمعزل عن التغييرات الحادثة في توازنات القوى الإقليمية، لا سيما حالة التقارب السعودي التركي القطري وانعكاساته على توحيد المعارضة السورية ودعمها تدريبًا وتسليحًا، الأمر الذي أشاع حالة من التفاؤل لدى معسكر الدول الداعمة للمعارضة السورية بشأن ما يمكن أن يحدثه التغيير في ميزان القوى بين طرفي الصراع، من فرض تسوية إقليمية ودولية توافقية على الطرفين تضمن لجميع القوى مصالحها في سورية"[22].

ولكن هذا التفاؤل سرعان ما انتهى بعد التدخل العسكري الروسي في سورية أواخر عام 2015، الذي أدى إلى مزيد من تشرذم فصائل المعارضة، وإرباك أكثر لداعميها الإقليميين من أنقرة إلى الرياض إلى الدوحة، خصوصًا مع إصرار روسيا على توسيع مفهوم مكافحة الإرهاب، حتى يكان أن يشمل كل القوى التي حملت السلاح ضد نظام بشار الأسد.

وبعد تدخل روسيا في سورية، أصبحت موسكو أهم اللاعبين الخارجيين في الصراع السوري؛ إذ "نجحت في إدارته وتنسيق الجهود لحله وفق أولويتين: إحداهما "الحرب على الإرهاب"، والأخرى "تخفيض العنف بين النظام السوري والمعارضة". وبهذا تحوّل الشأن السوري إلى شأن تقني/إداري، وتم تغييب البعد السياسي والحقوقي؛ إذ ركزت موسكو، ولا تزال، على الجانب التقني لتخفيض العنف، بغرض تصفية القضية السورية وإنهاء كل بحث في التغيير السياسي، والاكتفاء بالكلام عن مصالحات وإعادة إعمار بعد وقف النار الميداني، وبحيث يبقى النظام المسؤول عن خراب سورية وعن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مسيطرًا على قسمٍ واسع من البلاد"[23].

وفي إطار تفسير الموقف الروسي من الحركات السلفية الجهادية عمومًا، يرى أحد الباحثين أن موسكو ترى في الحركات الإسلامية "أداةً سعودية – غربية تُسخّر لإضعاف الأمن الروسي. وفي حال سقوط القوقاز الكبير في قبضة القوميين الإسلاميين، ربما تختفي الدولة الروسية في شكلها الحالي، ويتم تفكيكها بدينامية التفكيك عبر عوامل وتطورات داخلية متتابعة أو بتدخل مباشر من الغرب. وقد عبّر الرئيس فلاديمير بوتين عن ذلك بالقول: "إذا لم توقف روسيا المتطرفين في الشيشان اليوم، فسنواجه غدًا يوغسلافيا ثانية في أراضي روسيا الاتحادية كلها"[24].

ويستطرد الباحث نفسه بالقول: إن موسكو "تخشى تسرب الإسلامية الراديكالية من العالمين العربي والإسلامي وانتشارها، أكثر مما تخشى خسارة مصالح اقتصادية وعقود تسليح ومواقع تستخدمها منصات لعرض قوتها عالميًّا، أو توسيع نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة والغرب. لا سيما بعدما أصبحت المطالب السياسية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية في الشيشان

ذريعةً للغرب وبعض الأنظمة العربية المتحالفة معه، للتدخل في الشؤون الداخلية الروسية بذريعة "التدخل الإنساني"، المبدأ الذي يستخدمه الغرب من أجل التغلب على حاجز السيادة الوطنية، الذي تصونه قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتتمسك به روسيا بقوة. وقد أشار الرئيس بوتين في صيف 2000 إلى مهمات القوات العسكرية الروسية في سياق إعادة الثقة بصدقية قدراتها على الاستجابة للتحديات، قائلًا إن التدخل الإنساني الذي مارسته الولايات المتحدة والغرب ليس إلا ذريعة "لإعادة صوغ خريطة العالم، ولممارسة الضغط على عملية وضع قواعد إدارة الأزمات في العالم، ومن أجل فرض قيم الغرب وشرعيته"[25].

ورغم هذه التبريرات الروسية لاستهداف الحركات الإسلامية في سورية، فإنها لا تخلو من مبالغات شديدة، تريد إخفاء الدوافع الاستراتيجية الحقيقية لتدخل الروس عسكريًّا في سورية، في إطار التنافس الجيوبوليتيكي مع دول الغرب، التي أصرت على استبعاد روسيا في الملف العراقي منذ 2003، وملف ليبيا منذ ثوره 17 فبراير 2011، وإعادة التموضع الروسي على الساحل السوري المطل على البحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن توظيف الملف السوري لإعادة رسم التوازنات الإقليمية حول سورية والمشرق العربي ووضع الأكراد، وعدم اكتراث موسكو بخلق مأساة إنسانية عالمية حقيقية تتعلق بالمدنيين السوريين، خصوصًا في حلب وإدلب، تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب"، والإصرار على حل "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقًا) بالكامل أو إذابتها[26].

وتتخذ روسيا من وجود "تحرير الشام" ذريعة لتبرير هجماتها المتكررة على إدلب وما حولها، متهمةً تركيا بعدم التزامها بإنهاء هذا التنظيم، ما جعل موسكو تدعم قوات النظام السوري في أكثر من هجوم بري، قضمت خلالها أجزاء كبيرة من "منطقة خفض التصعيد"، التي تضم كامل إدلب مع أجزاء من أرياف حماة الشمالي وحلب الغربي واللاذقية الشرقي، على الرغم من خضوعها لاتفاقات متعددة، أهمها نتائج مباحثات أستانة واتفاق سوتشي الموقع بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان، والروسي بوتين، في سبتمبر/أيلول 2018، فضلًا عن اتفاق موسكو في مارس/آذار 2020 [27].

> لعبت شبكات خليجية عابرة للحدود في عامي 2012–2013، دورًا بارزًا، في رسم معالم النزاع السوري، وكانت تديرها جهات سلفية حركية وعلمية، واتخذت من دول الخليج، ولاسيما الكويت، مقرًا لها

ثالثًا– أدوات السياسات الخليجية تجاه السلفية السورية

لعبت أداتان دورًا محوريًّا في هذه السياسات، إحداهما تتعلق بجمع التبرعات المالية لدعم حاجات المجتمع السوري. والأخرى تتعلّق بدور الدعاة السلفيين الخليجيين أو السوريين في تحشيد الدعم المالي والعسكري لمصلحة الثوار السوريين.

1–جمع التبرعات المالية لدعم حاجات المجتمع السوري

لعبت شبكات خليجية عابرة للحدود في عامي 2012–2013، دورًا بارزًا، في رسم معالم النزاع السوري، وكانت تديرها جهات سلفية حركية وعلمية، واتخذت من دول الخليج، ولاسيما الكويت، مقرًا لها[28].

«ورغم أن مهمة هذه الشبكات تمثلت في جمع التبرعات، وتأمين الدعم الإنساني الضروري للمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية، وكذلك للاجئين في الخارج، فقد أسهم جامعوا التبرعات، بشكل غير مباشر، في تدعيم إنشاء تحالفات للفصائل المسلحة خلال الحرب السورية. لكن نجاح هذه التحالفات لم يُعمِّر طويلا؛ فبحلول العام 2014، بدأت هذه التحالفات المدعومة من السلفيين تفقد زخمها سريعًا، بسبب الانتكاسات العسكرية والانقسام

الفئوي في صفوف الفصائل السورية، فضلًا عن تراجع التبرعات الخاصة من دول الخليج، مع مواجهة جامعي التبرعات السلفيين تضييقًا من الدولة في الداخل، وانحسارًا في اهتمام الرأي العام الخليجي بالأحداث في سورية. وقد تزامن ذلك مع حاجة الداخل السوري إلى تحالفات أكثر براغماتية وأقل عقائدية للفصائل، مع الحزم المتنامي للدول الأجنبية الداعِمة، ما أسفر عن ظهور أنماط جديدة من التحالفات"[29].

2– دور الدعاة السلفيين في حشد الدعم المالي والعسكري للثوار السوريين:

أ–الشيخ محمد سرور زين العابدين

تشرح كتابات عديدة دور الداعية السوري الشيخ محمد سرور زين العابدين (1938–2016)، في نشأة تيار الصحوة في السعودية؛ إذ استطاع الشيخُ أن يمزج العقائد الدينية السلفية مع التركيز على المسائل السياسية على طريقة الإخوان المسلمين، وكان هذا المزج مصدر إلهام لتيار الصحوة الذي تحدّى النظام السعودي في مطلع التسعينيات[30].

وثمة من يقارن بين هذا التيار الصحوي "السروري" وبين غيره من التيارات الإسلامية، ويرى أن الصحويين يختلفون عن الإخوان المسلمين في النظرة إلى إيران؛ ففي حين يركز الإخوان على مواجهة المشروع الصهيوني، باعتباره الأشد خطرًا، ويتعاملون بطرق لينة مع المشروع الإيراني بما يفرضه واجب الوقت بحسب فكر الإخوان، يركز تيار الصحوة على مواجهة المشروع الصهيوني أيضًا، دون أن يغفل خطر المشروع الإيراني الفارسي القومي المُحمّل على رأس طائفي، ولعل الشيخ كان من أوائل من كتبوا محذرين من الخطر الفارسي في كتابه "وجاء دور المجوس"، في الوقت الذي كانت تيارات عربية وإسلامية تُمجّد ثورة إيران عام 1979 بزعامة آية الله الخميني"[31].

«بيد أن الصحوة أكثر مرونة وانفتاحًا من السلفية التقليدية، إذ يستند منهجها إلى الاستقاء المعرفي والفكري من كل من ينضوي تحت لواء السنة، كما أن الصحويين لا يمانعون في الاستفادة من الكتب الفكرية التي ينبذها بعض السلفيين التقليديين على غرار كتب سيد ومحمد قطب وأبي الأعلى المودودي ومالك بن نبي وغيرهم. ومن أوجه الاختلاف بينهما أن التيارات السلفية ليس لها رؤية إصلاحية سوى تعليم الناس وانتظار ما يفرزه الواقع، فهي أشبه بدعوة علمية، في معظم ميادينها تأخذ صورة شيخ وطلبة علم، وفي الصورة التنظيمية منها تركز كذلك على الناحية العلمية مع التزكية، بينما نرى تيار الصحوة يعتمد الشمولية في العمل الإصلاحي، حيث تعليم الناس وتصحيح العقيدة، وربط السلوك والأخلاق بالاعتقاد وهو ما يعرف بحيوية العقيدة الذي يتعدى الجمود المعلوماتي، وحيث الإصلاح السياسي سواء عن طريق التنظير أو إعداد الكوادر السياسية أو دعم الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية أو المحافِظة، وحيث العمل المؤسسي في مجال الاقتصاد والعمل الخدمي والعمل الإعلامي"[32].

وعلى الرغم من أن تأثير الشيخ محمد سرور زين العابدين في سورية كان محدودًا جدًّا قبل الثورة عام 2011، بحكم طول الفترة التي قضاها في المنفى (في السعودية، والمملكة المتحدة، وقطر، والأردن)، فقد أتاح الصراع السوري بعد الثورة فرصةً كبيرة لشبكة إقليمية من السلفيين، تُعرَف بـ«السرورية"، إذ أعاد زين العابدين تركيز جهوده في سورية[33]. وفي أيلول/سبتمبر 2012، ألقى بثقله خلف "جبهة تحرير سوريا الإسلامية"، التي جمعت في صفوفها آلاف المقاتلين الذين ينتمون إلى أربعة من أقوى الفصائل المسلحة: لواء الإسلام (لاحقًا جيش الإسلام) في محافظة دمشق؛ وكتائب الفاروق في محافظة حمص؛ ومجموعتان كانتا قريبتين من الإخوان المسلمين سابقًا، وهما صقور الشام في محافظة إدلب، ولواء التوحيد في محافظة حلب، وقد تمكّنت جبهة تحرير سوريا الإسلامية من ضمّهما إلى صفوفها بفضل ما تتمتع به من إمكانيات مالية[34].

ب– دور الشيخ عدنان العرعور

«نشأ العرعور في سورية وعمل فيها في التدريس حتى خروجه منها، كما فعل الكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد المواجهات الدامية التي شهدتها البلاد بين "الطليعة المقاتلة" المنشقة عن الإخوان وسرايا الدفاع وأجهزة الأمن بين عامي 1979 و1982. وقد تتلمذ على كبار مشايخ دمشق قبل أن يتحول إلى أحد الدعاة الإسلاميين البارزين، وقد شغل نفسه عبر برامجه التلفزيونية اليومية ومناظراته وأبحاثه، بتفنيد حجج أصحاب المذاهب الشيعية والصوفية والدفاع عن مذاهب

أهل السنة والجماعة، وقد شارك من هذا الموقع في مؤتمرات وندوات دولية كثيرة"[35].

بيد أن انطلاقة العرعور وتصدره المشهدين الإعلامي والدعوي لم تحدث إلا بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، إذ أضحى من أنشط الشيوخ السوريين السلفيين، على الصعد الدعوية والإعلامية وجمع التبرعات من أجل تمويل فصائل "الجيش السوري الحر"، إلى درجة أن أنصار العرعور لقبوه بـ "شيخ الثورة السورية"[36].

بل دعا بعض أنصار الشيخ العرعور، في إطار حملات إعلامية للتشكيك في المجلس الوطني السوري، الذي تشكل برئاسة الأكاديمي السوري برهان غليون، دعوا الشيخ إلى تشكيل "مجلس وطني جديد" بديلًا عن المجلس الوطني الفاشل بحسب زعمهم[37].

وبحسب ما كتبه د. برهان غليون في شهادته عن الثورة السورية، فإن "الشيخ السلفي، عدنان العرعور، لم يكن خصمًا ضعيفًا؛ فإضافة إلى قدراته الإعلامية والخطابية، والدعم الواسع الذي كان يتلقاه من بعض الدول الخليجية، كان يملك علاقات واسعة مع جمعيات ورجال أعمال وأثرياء كثر، ما مكنه من التصرف بمئات ملايين الدولارات، التي استخدمها لتمويل كتائب، وشراء ولاء أخرى، والسيطرة على الوسط العسكري الثوري الناشئ باسم العداء للنظام، وتوجيهه الوجهة الطائفية التي كانت عقيدته الرئيسية، قبل ولادة المجلس الوطني السوري بأشهر، وحتى بعدها؛ إذ بقي المجلس، كما بقية أحزاب المعارضة، عاجزًا عن تأمين موارد ضرورية لإسعاف المنكوبين، ومفتقرًا إلى أي وسيلة إعلامية أو قناة فضائية مستقلة يستطيع أن يكرسها لنشر أفكاره والدفاع عن خطه ومحاورة جمهوره، بينما كان مال الدعم ينهمر على الشيخ العرعور كالمطر، وكان يظهر بانتظام على فضائيتي وصال والصفا"[38].

وعلى الرغم من إبراز غليون لقدرات العرعور وإمكانياته، إلى حد وصفه بالظاهرة العرعورية، فإنه يقول "ليست المشكلة في العرعورية أنها أدخلت السلفية أو رفعت من رصيدها في الثورة السورية؛ فالسلفية كحركة أو كتوجه ديني، وسياسي ديني، موجودة في سورية من قبل، وسوف تبقى بالتأكيد لزمن طويل قادم. مشكلة العرعورية أنها كانت الحامل لأجندة خارجية لها علاقة بالصراع الشيعي السني المسيطر على الحياة السياسية السعودية، وأسهمت من حيث هي كذلك في تطويق الأجندة الديمقراطية السورية التي كانت في جوهر الثورة السورية، وعملت على تقسيم صفوفها ودفعها إلى إضاعة بوصلتها وتشتيت قواها وحرمانها من العمل ضمن إطار وطني شامل. مشكلة العرعرة لا تكمن في سلفيتها وإنما في التبعية الجيوستراتيجية التي كانت حاملتها. لم يعد هنك تفكير في سورية، ولا تفكير سياسي وطني، إنما تعبئة دينية لتكوين زعامة شخصية للشيخ العرعور تزيد من رأسماله في المعركة التي يخوضها لمصلحة الوهابية في سورية"[39].

ويرى باحث آخر، أن "قيام السلفيين الحركيين بحملات جمع التبرعات لمصلحة الثوار السوريين، دفع بمنافسيهم من السلفيين العلميين الموالين للسعودية إلى القيام بخطوة مماثلة. وفقاً للرغبات السعودية، دعمت هذه الشبكات، في البداية، المحاولات الآيلة إلى إنشاء هيكلية قيادية خاصة بالجيش السوري الحر تحت رعاية ضباط انشقّوا من الجيش السوري النظامي. وقد وُجِّهت دعوة إلى الداعية السوري المقيم في السعودية، عدنان العرعور (الذي ألقى باللائمة على جامعي التبرعات السلفيين الحركيين في الكويت معتبرًا أنهم التفّوا على هذه المبادرات لمصلحة فصائل متشدّدة) لإلقاء كلمة كمتحدّث أساسي في الاجتماع الذي عُقِد في أيلول/سبتمبر 2012 لتدشين القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية، وهي من بين الأطراف التي كانت مرشّحة لقيادة الجيش السوري الحر"[40].

وعلى الرغم من حدة انتقادات د. غليون للسلفية السورية، وإبرازه "الأثر السياسي المدمر لنزوع النخب السلفية إلى تصدّر الخطاب وواجهة الكفاح المسلح، ومحاولة الإسلام السياسي عمومًا ابتلاع الثورة وتجييرها لحسابه السياسي الخاص، بصرف النظر عن الدوافع والنوايا والتدخلات الخارجية، فإنه يوجه انتقادات مماثلة لمجمل النخب السورية، والإرث السلبي لنصف قرن من "حرب الاستنزاف" التي خاضها نظاما الأسد الأب والابن لتحطيم المجتمع، وقتل روحه وقيمه الإنسانية، في تعميم انعدام الثقة والافتقار إلى الخبرة السياسية والتجارب التنظيمية، مع التأكيد على أثر الألغام التي زرعتها السلطة المخابراتية بين جنبات المجتمع، والتي احتفظت وحدها بمفتاح تفجيرها في اللحظة المناسبة، لفرط عقده، وتوجيه طوائفه بعضها ضد بعض، وزعزعة إرادة السوريين وإرهابهم"[41].

مثل أغلب الأحزاب السورية، والقوى المدنية، لم يكن للسلفية التقليدية ولا الجهادية، أدوار في تفجير الثورة السورية. بيد أن ذلك لم يمنع أفرادًا سلفيين من الانخراط في صفوف الثورة في بداياتها، وربما شاركوا بوحي من ترسبات/تداعيات عنف الدولة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، التي بقيت حيّة في الذاكرة السورية الجمعية.

رابعًا– السلفية السورية بعد الثورة: تحولات في أي اتجاه؟

مثل أغلب الأحزاب السورية، والقوى المدنية، لم يكن للسلفية التقليدية ولا الجهادية، أدوار في تفجير الثورة السورية. بيد أن ذلك لم يمنع أفرادًا سلفيين من الانخراط في صفوف الثورة في بداياتها، وربما شاركوا بوحي من ترسبات/تداعيات عنف الدولة في عقدي السبعينيات والثمانينيات، التي بقيت حيّة في الذاكرة السورية الجمعية.

شكّلت أحداث حي بابا عمرو في مدينة حمص، مطلع عام 2012، الذي حاصرته قوات النظام السوري عدة أشهر قبل اقتحامه، وقامت بالانتقام من المدنيين وتصفيتهم، شكلت "انقلابًا في المزاج العام، فقد استمرت الثورة سلمية عشرة أشهر، فاستطاعت أن تنتشر في جميع أنحاء البلاد وحشدت تعاطف كثير من السوريين ضد نظام الأسد، ولكن أحداث بابا عمرو أقنعت المحتجين بأن النظام يمكن أن يذهب إلى مدى أبعد من قتل المتظاهرين بالرصاص، فيمكن أن يقصفهم بالدبابات والطائرات والصواريخ؛ الأمر الذي فتح الباب لتشكيل تنظيمات عسكرية تهدف إلى حماية المدنيين والمتظاهرين السلميين من القتل، ثم إلى حماية الأحياء والمدن، وسرعان ما أصبح الهدف هو إسقاط النظام بالقوة. وبالرغم من أن أولى كتائب الجيش الحر ظهرت في صيف 2011 ، فإن التحول العام في اقتناع الثوار السوريين بالعمل المسلح بدأ في هذا الوقت؛ حيث أخذت تظهر الكتائب العسكرية التي تشكلت أولًا من منشقين وانضم إليهم متطوعون مدنيون بشكل متزايد"[42].

«لقد اتبع النظام السوري استراتيجية إبقاء المراكز المدنية تحت السيطرة المكثفة أولًا، فبقاء النظام مرتبط ببقائه فيها، فبقيت الأطراف الريفية في وضع يسمح لها بالتحرك بحرية أكبر؛ الأمر الذي جعل الثورة ثورة أطراف فتأخرت جميع المدن عن الالتحاق بها. وعندما بدأت العسكرة تشكّلت معظم الكتائب في الريف ثم بدأت تزحف إلى المُدن، وبطبيعة الحال فإن الفقر وغياب التنمية والتهميش يجعل البيئة الريفية أكثر استعدادًا لقبول الفكر السلفي المتشدد، كما أن العنف الذي مارسه النظام السوري ضد السكان على شكل مجازر طائفية الملامح، وخيبة الأمل من تدخل المجتمع الدولي لحماية المدنيين فضلًا عن التدخل الإيراني المتزايد على أساس مذهبي، وانتشار الفكر السلفي بين معظم الكتائب المسلحة رسم خارطة جديدة للسلفية في سورية. وهذا كله عزّز من فرص انتشار فكر متشدد بسيط يمكنه مواجهة هذا العنف بمزيد من التضحية والصلابة، وهو ما منح السلفية بيئةً مثالية وسط المقاتلين، غير أن هذه الخارطة لم تكتمل إلا مع بروز "جبهة النصرة لأهل الشام" إلى الوجود وبدء عملياتها ضد القوات النظامية والشبيحة في يناير/كانون الثاني من عام 2012"[43].

خامسًا– السلفية الجهادية وتطورات الثورة السورية

ثمة من يرى أن النظامين السوري والعراقي سهّلا صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وأسهما في صنعها لتخويف العالم وخصوصًا دول الغرب، من "الإرهاب السني" على حساب صورة الثورات الشعبية العربية، حتى يُجبر الغرب على الاختيار بين استمرار الاستبداد أو صعود الإرهاب. وفي هذا الإطار، "أسهم بشار الأسد في تعزيز انخراط الحركة الجهادية في الثورة السورية؛ إذ قامت استراتيجيته على العمل لإخراج المعتقلين الجهاديين من سجونه. وبناء على ذلك، أخرج على عجل من سجونه مخضرمي الأوساط الجهادية المختلفة، مثل: "جيش

الإسلام، وكتائب عزام" إضافة إلى أفراد الإخوان المسلمين والقاعدة مثل أبي خالد السوري (الذي كان مع أسامة بن لادن في أفغانستان)، وبلغ مجمل عدد الذين أفرج عنهم نحو ألف متشدد، ظهروا في فترة لاحقة في صفوف جبهة النصرة، أو كتائب أحرار الشام، أو داعش"، وهكذا شكل صعود دور السلفية الجهادية في سورية طوق نجاة انظام بشار الأسد، إذ انصب الاهاتمام الدولي على محاربة هؤلاء، في حين واصل النظام السوري قصفه للمدنيين واستخدام الغازات السامّة والإبادة الجماعية للمعتقلين"[44].

وفي المقابل، ربما يمكن القول إن الإعلان عن ميلاد الدولة الإسلامية في العراق والشام منتصف عام 2014 شكّل مأزقًا مربكًا لكل من تركيا والدول الخليجية، وبدرجة أقل للولايات المتحدة الأميركية؛ إذ قلب تنظيم "داعش" الموازين وانخرط في قتال مع فصائل المعارضة السورية، وحقق انتصارات عليها، ومن ثم ذهب الدعم الذي قدمته دول الخليج لهذه الفصائل أدراج الريح، وبدأت واشنطن تحمّل دول الخليج، بدرجة أو بأخرى، وزر ازدهار الحركات الجهادية في الساحة السورية. ورغم انخراط هذه الدول، ثم تركيا لاحقًا، ضمن التحالف الدولي ضد داعش، الذي قام بتوجيه ضربات متعددة له، فقد بقيت أنقرة والرياض والدوحة غير متحمسة لعمليات التحالف، كونه بلا استراتيجية كبرى واضحة، خصوصاً أنه ركز على محاربة "داعش"، وتجاهل ممارسات نظام الأسد، وغض الطرف عن تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة[45].

تشير دراسة مختصة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وعلى نحو يشبه أداء حركة طالبان في تسعينيات القرن العشرين، أنشأ بُنى تحتية للإدارة والحكم في المناطق الخاضعة لسيطرته، وذلك بهدف توفير الخدمات الأساسية، الحراسة والحاجات اليومية مثل الخبز والماء والكهرباء وجمع القمامة والشرطة والمحاكم التي تطبق الشريعة. وقد وضع "داعش" تقسيما للعمل بين عملياته العسكرية والمدنية، وعيّن موظفين مدنيين أكفاء للقطاعات الخدمية مثل التربية والصحة والاقتصاد والكهرباء والاتصالات. وكان الجزء المدني من التنظيم يضم عدة أقسام إدارية: الدين والدعوة، التربية، القضاء الشرعي، وأجهزة الأمن[46].

وقد ثارت جدالات ساخنة في عام 2015 بين دعاة الحركة الجهادية وأيديولوجييها حول انفصال ودّي بين تنظيم القاعدة المركزي وبين فروعه المحلية، وجبهة النصرة خصوصا، كأداة لتغيير نظرة الجمهور إلى التنظيم الجهادي في سورية. وتحولت فكرة الانفصال هذه إلى "حرب بالوكالة بين الدول الإقليمية، دافعة بها إلى الواجهة ومحدثة تمزقا إضافيا في شرعية القاعدة. إذ دفعت قطر بقوة في اتجاه الانفصال بين النصرة وقاعدة الظواهري، ما يسمح للنصرة بأن تكون أكثر حريةً في علاقاتها، ويسمح لها أيضا بتلقي مساعدات عسكرية أجنبية. وقد أنفقت قطر ودول أخرى الكثير من الجهود والموارد لبناء تحالف واسع لقوى المعارضة السورية، بما فيها جبهة النصرة بشكل غير مباشر، التي تصنفها الولايات المتحدة "تنظيما إرهابيًا"، منذ 5 ديسمبر/كانون الأول 2012. بيد أن زعيم النصرة أبو محمد الجولاني، وعلى غير رغبة قطر ودول إقليمية أخرى، لم يقطع علاقاته بالقاعدة. ففي سلسلة مقابلات تليفزيونية اعترف الجولاني علنا أن تنظيمه هو جزء من القاعدة ويتلقى أوامره من الظواهري"[47].

«ويستند قرار الجولاني باستمرار علاقته مع تنظيم القاعدة على حسابات الربح والخسارة، فما يعنيه بالدرجة الأولى هو معركته مع داعش، وكيف سيؤدي طلاقه من تنظيم القاعدة إلى التشكيك بهويته الجهادية وتقوية خصومه، وفي مقدمتهم داعش. ويبدو أن أكثر ما يخشاه الجولاني هو رحيل المقاتلين الأجانب الماهرين إلى داعش، وهم عماد جبهة النصرة إذ يمثلون 40 ٪ من عدد مقاتليها، فيما اعترف الجولاني بأنهم يمثلون 20 ٪ وليس أكثر. وهكذا تبدو النصرة عالقة بين الجهاد المحلي والآخر العابر للحدود، وهي تتأرجح بين الإثنين. وفي مقابلة غير مسجلة لصحفي عربي مع الجولاني قال إن قطع صلاته بتنظيم القاعدة سيكون مكلفا للنصرة، وسيجعلها أكثر اعتمادا على القوى الإقليمية" [48].

ويمكن القول إن ثمة اتجاهين داخل جبهة النصرة؛ أحدهما جناح ديني – وطني، يقوده الأعضاء السوريون مدعومين من قوى إقليمية، والذي يدعو إلى انخراط كامل في المعارضة السورية الإسلامية. والآخر جناح عابر للحدود، يقوده المقاتلون الأجانب، وبخاصة الضباط الأردنيون الكبار، الذين يخوضون المعركة في سورية بينما أفئدتهم وعقولهم في مكان أبعد من ذلك. ورغم أن الجولاني نجح في بعض الأحيان في الحد من النزاع والاقتتال داخل

النصرة، فإن الصراع يبدو مستعصيا على الحل، بدليل طرد النصرة عدد من مسؤوليها الكبار، ومنهم أبو محمد صالح الحموي، والعراقي أبو ماريا القحطاني، وأبو سمير الأردني[49].

وعبر مقارنة نشأة الحركة الوهابية في نجد مع نشأة التنظيمات الجهادية في سورية يرى مفكر عربي أن "انتشار الوهابية في نجد يعود إلى سببين؛ أحدهما القدرة على فرضها بالسيف. والآخر ضعف التقاليد الدينية السائدة ومؤسساتها؛ فهشاشة التقاليد الدينية القائمة وضعفها وفقرها، وغياب مؤسساتها في نجد وما حولها، من أهم عوامل انتشار الوهابية. وينطبق ذلك أيضًا على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ونشاطه في البيئة القبلية والعشائرية الحديثة التحضر الريفي، في العراق وسورية، والتي لا يتجاوز استقرارها في الحالة السورية ستينيات القرن التاسع عشر، وظل استقرارها تدريجيًّا حتى أواخر أربعينيات القرن العشرين. وقام قسم كبير من نفوذ تنظيم داعش في بيئة تلك العشائر المتحضرة حديثًا، والتي تحمل في ذهنيتها وعاداتها ميراثها البدوي، وهو ما تميزت به عشائر المنطقة الشرقية في سورية، أي منطقة الجزيرة الفراتية السورية، بينما التحق كثير من ذوي الأصول البدوية العشائرية المتحضرين حديثًا (مثل المتحدرين من أرياف إدلب وحمص وحماة والقنيطرة) بتنظيم جبهة النصرة"[50].

خاتمة:

أدى اندلاع الثورة السورية عام 2011، إلى إبراز دور الفصائل والتيارات المحسوبة على الاتجاهات السلفية المختلفة بشكل يفوق نسبة الوجود الطبيعي للسلفية داخل المجتمع السوري قبل الثورة، بسبب تأثير العديد من العوامل، مثل: التبرعات الخليجية السخية الناتجة عن "التفاعل النسبي" مع القضية السورية في بدايات الثورة، وانتشار "السلفية الجهادية" العابرة للحدود[51]، وتزايد مستويات الصراع الطائفي، أو السني – الشيعي على مستوى إقليم الشرق الأوسط بكامله.

وبطبيعة الحال، فقد كان لتحولات البيئة الخارجية تأثيرات حاسمة على التيارات السلفية السورية بحيث جرى توظيفها من جهات مختلفة، خليجية وعربية وإقليمية، ربما بسبب افتقار هذه التنظيمات إلى العمق الفكري والتنظيري للحركة قبل الثورة السورية، وحاجتها الشديدة إلى التمويل الخارجي بعد الثورة، في ظل سيادة حالة من التنافس السعودي القطري الكويتي على تمويلها، واضطراب أجندة الحركات السلفية، وتآكل صورة المشايخ والرموز السوريين عمومًا.

بيد أن العامل الأهم في تشرذم الحركات السلفية السورية، ربما يرجع إلى تغير البيئة الإقليمية والدولية، من "القبول النسبي" ببعض التيارات "المعتدلة" الإخوانية والسلفية، قبل الثورات العربية، إلى الانقلاب عليها تمامًا، ثم محاصرة مصادر تمويلها، ودمغ نسبة كبيرة منها ب« الإرهاب"، خصوصا بعد ظهور "جبهة النصرة" وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص إبرز نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1–أحدثت الثورة السورية "طفرة سلفية"، بمعنى أنها شهدت "إحياءً مؤقتًا" لظاهرة السلفية السورية، لكن التنافس الخليجي على دعم "السلفية الحركية" من قِبل الكويت وقطر، في مقابل دعم السعودية بعض دعاة "السلفية العلمية"، أدّى إلى "فوضى عارمة" في صفوف هذه الحركات، وقلّص بالتدريج من دورها، لمصلحة صعود حركات السلفية الجهادية في النهاية، التي أعطت روسيا أكبر الذرائع لكي تتدخل عسكريًّا في سورية، بحجة "مكافحة الإرهاب والتطرف".

ورغم هذا الضعف والفوضى في الحالة السلفية السورية، فإنها تركت تأثيراتها على دول الجوار، وخصوصًا لبنان؛ إذ "أدت الأزمة السورية إلى تغييرات ديمغرافية وخلط أوراق في لبنان، سيما بعد تدفق اللاجئين السوريين، ودخول حزب الله في الصراع السوري، ما أدى إلى محطة فارقة في تطور العمل السلفي ووجوده في لبنان، حيث انتصر التيار الجهادي المتشدد على التيار العلمي فيه. وبذلك أسهمت الأزمة السورية في تفشي الحالة السلفية الجهادية في لبنان، وجعلتها أكثر عرضة للاختراق الاستخباري، بعد تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، وزيادة وتيرة الأعمال التخريبية على الأراضي اللبنانية"[52].

2– رغم إمكانية تقدّم أدوار دول خليجية (مثل الكويت وقطر) في دعم السلفية العلمية أو الحركية في بعض

الأحيان، وبشكل آني ومؤقت غالبًا، فإن الدور السعودي يبقى هو الأكثر تأثيرًا واستمرارية في هذا الصدد، ولذا فإن التغييرات التي تحدث في طبيعة الدور الإقليمي السعودي ومحدداته الداخلية والخارجية، وتفاقم الصراع الإقليمي السعودي الإيراني، (بأبعاده السياسية والجيوستراتيجية، والذي يتدثر بعباءة طائفية/أيديولوجية)، كل ذلك يؤثر بالضرورة على مسار السلفية السورية، بمختلف أشكالها، بداية من السلفية العلمية، مرورًا بالسلفية الحركية "السرورية"، ووصولًا إلى السلفية الجهادية.

وبهذا المعنى، يكون الصراع الإقليمي المستعر بين الرياض وطهران، قد جرّ الثورة السورية، ومن قبلها العراق المحتل ومناطق عربية أخرى (مثل لبنان واليمن)، إلى مساحات من "الحروب الطائفية الإقليمية"، و«الصراعات الدولية الإقليمية بالوكالة"، على نحو أسهم في تعقيد/عرقلة جهود حل مشكلات العالم العربي وإقليم الشرق الأوسط، وأدى إلى تفاقم معاناة الشعب السوري بصورة أكبر، مع تجاهل مشكلات النزوح، سواء داخل سورية، أم اللجوء والهجرة خارجها، حفاظًا على الحياة، وبحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا وأمنًا.

وثمة حاجة علمية/أكاديمية في هذا السياق إلى إجراء دراسات كمّية أكثر حول تأثير الدعم المالي الخليجي في مسارات الثورة السورية خصوصًا، والثورات العربية عمومًا، وجدوى التعويل على حركات السلفية الجهادية في مقارعة أنظمة الاستبداد العربي، في ظل حقيقتين؛ إحداهما افتقاد هذه الحركات للعمق الفكري والرؤى الاستراتيجية. والأخرى نخبوية حركات السلفية الجهادية، وافتقاد كثير منها للخبرة السياسية الوطنية وارتباطها بمشروعات "جهادية كونية"، ما يجعلها تعاني من محدودية "الحاضنة الاجتماعية والشعبية"، ما يصعب في المحصلة النهائية الاعتماد عليها، بوصفها "طاقة تغيير مجتمعي"، نحو مستقبل أفضل لشعوب المنطقة.

3– لا يوجد تشابه كبير بين الحالتين السورية والأفغانية، وثمة اختلاف نوعي في المواقف الأميركية والدولية من دعم "المجاهدين الأفغان"، الذي حدث في وضعية معينة للنظام الدولي أواخر سبعينيات القرن العشرين؛ إذ كانت واشنطن تريد أن تلحق الهزيمة بمنافسها على الصعيد الدولي، أي الاتحاد السوفياتي، مقارنةً بالتقاعس الدولي والإقليمي عن دعم الثوار السوريين؛ فاختلاف السياقين الدولي والإقليمي، أسهم في وضع عقبات وقيود أكبر أمام تمدّد السلفية الجهادية في سورية، وقلّص من دور السلفية العلمية والحركية أيضًا، وفتح المجال واسعًا أمام روسيا لتوظيف تدخلها في سورية، ضمن سعيها لامتلاك أوراق قوة وضغط على الصعيد الدولي، في مقابل إحجام الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عن الانخراط في الصراع على سورية بعد ثورتها عام 2011.

الهوامش

[1]– لمزيد من التفاصيل، راجع المصدرين الآتيين:

–عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 529– 546.

–أمجد أحمد جبريل، "التقارب السعودي–السوري ومستقبل العلاقات العربية–العربية"، شؤون عربية، العدد 140، شتاء 2009، ص24–35.

[2] – لمزيد من التفاصيل عن موقف السعودية من الثورات العربية، راجع المصدرين الآتيين:

–منصور المرزوقي البقمي، "الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي"، في: جمال عبد الله ومحمد بدري عيد، الخليج في سياق استراتيجي متغير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص 113– 132.

–توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

[3] – لمزيد من التفاصيل عن موقف قطر من الثورات العربية، راجع المصادر الآتية:

–جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995– 2013): روافعها واستراتيجياتها، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

–محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011– 2013)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

–جمال عبد الله، "الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد إلى التأثير"، في: محمد بدري عيد وجمال عبد الله (محرران)، الخليج في سياق استراتيجي متغير، مصدر سابق، ص 95– 112.

[4] – لمزيد من التفاصيل، راجع: عبد الرحمن الحاج، "فوائد سياسية للأيديولوجيا الملتبسة: حركة نور الدين الزنكي الإسلامية في سوريا"، في: محمد عفان (محرر)، تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، سلسة كتب الشرق، إسطنبول: منتدى الشرق، يناير/كانون الثاني 2019، ص 131– 158.

[5] – عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2013/5/26. (شوهد 2020/1/4). على الرابط: https://bit.ly/36pSC8a

[6]- لمزيد من التفاصيل عن نشأة إخوان سورية، راجع: بشير موسى نافع، الإسلاميون، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2010، ص 148– 150.

[7] – عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد"، مصدر سابق.

[8] – لمزيد من التفاصيل عن وضع المجتمع السوري تحت المراقبة والعقاب والرعب، في ظل ما سمي "الحركة التصحيحية" لحافظ الأسد، راجع: شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص89– 113.

[9] – بشير موسى نافع، الإسلاميون، مصدر سابق، ص 152.

[10] – المصدر نفسه.

[11] – المصدر نفسه، وراجع أيضًا: عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/أبريل 2017، ص 122– 123، وأيضًا: شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية، مصدر سابق، ص 96– 97.

[12] – انظر: بشير موسى نافع، الإسلاميون، مصدر سابق ، ص 154– 155.

[13] – انظر: توماس بيريه، "مكونات التيار الإسلامي في سوريا: المصلحون السياسيون، العلماء والديمقراطية"، ترجمة: عومرية سلطاني، مراصد، (14)، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ديسمبر/كانون الأول 2012، ص 21– 27.

[14] – محمد أبو رمان، الصراع على السلفية: قراءة في الأيديولوجيا والخلافات وخارطة الانتشار، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، عمّان: مركز الدراسات الاستراتيجية –الجامعة الأردنية، 2016، ص 99.

[15] – توماس بيريه، "مكونات التيار الإسلامي في سوريا.."، مصدر سابق، ص 17.

[16] – لمزيد من التفاصيل، راجع: عادل بن خليفة بالكَحْلة، "مواقف الشيخ محمد سعيد البوطي السياسية: إصلاحيٌّ اشتراعيٌّ يحارب "الراية العِمِّيَّة""، المستقبل العربي، العدد 467، كانون الثاني/ يناير 2018. على الرابط: https://bit.ly/3bN65Kb

[17]- بتصرف عن: خالد الحروب، "حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، السياسة الدولية، العدد 192، نيسان/أبريل 2013، ص 89.

[18] – نقلًا عن: المصدر نفسه.

[19] – بتصرف عن: معتز سلامة، "الحسابات المعقدة.. دول الخليج والأزمة السورية"، آراء حول الخليج، العدد 98. على الرابط: https://bit.ly/2QEbzyB

[20]- انظر في هذا المعنى: محمد عبد الحفيظ الشيخ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجا)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43– 44، صيف – خريف 2014، ص 137– 138.

[21] – المصدر نفسه.

[22] – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2015، القاهرة: المركز، 2016، ص 266.

[23] – انظر: زياد ماجد، "نحو "تصفية تقنية" روسية–أمريكية للقضية السورية"، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 2017/8/24. على الرابط: https://bit.ly/34719fz

[24]- بتصرف عن: كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 66.

[25] – المصدر نفسه، ص 67.

[26] – حول السياسة الروسية تجاه الثورة السورية، راجع: محمد فايز فرحات، "السلوك الصيني – الروسي إزاء موجة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية"، في: مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 253– 277. وأيضًا: نورهان الشيخ، "روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، في: المصدر نفسه، ص 289– ص313. وأيضًا: عزمي بشارة، "روسيا: الجيواستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شئ"، سياسات عربية، العدد 17، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص 5– 12.

[27] – راجع المصدرين الآتيين:

–عماد كركص، إسطنبول ـ جابر عمر، "سورية: هل تطيح مهلة تفكيك "تحرير الشام" هدنة إدلب؟"، العربي الجديد 2020/1/14. على الرابط: https://bit.ly/30mBwFP

-إسماعيل جمال، "التخلي عن إدلب أو محاربة هيئة تحرير الشام: هل باتت تركيا أمام خيارين لا ثالث لهما؟"، القدس العربي 2020/2/16. على الرابط: https://bit.ly/tvu3269

[28]- بتصرف عن: توما بييريه، "إخوة في الزكاة: المموّلون السلفيون والثورة السورية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط 2018/6/4. (شوهد 2020/1/4). على الرابط: https://bit.ly/2ttmstN

[29]- نقلًا عن: المصدر نفسه.

[30] – لمزيد التفاصيل راجع: ستيفن لاكروا، زمن الصحوة الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 55– 200.

[31] – بتصرف عن: إحسان الفقيه، "أين يقع تيار الصحوة على خريطة العمل الإسلامي؟"، القدس العربي 2019/1/28. على الرابط: https://bit.ly/2hMyLl

[32]- المصدر نفسه.

[33] – لمزيد من التفاصيل، انظر: بسام ناصر، "السلفية السرورية" ما مدى حضورها في الثورة السورية؟"، عربي 21، الخميس 2015/10/8. على الرابط: https://bit.ly/2MYf4gY

[34]- توما بييريه، "إخوة في الزكاة: المموّلون السلفيون والثورة السورية"، مصدر سابق.

[35] – نقلًا عن: برهان غليون، عطب الذات وقائع ثورة لم تكتمل سورية 2011– 2012، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019، ص 189.

[36] – المصدر نفسه.

[37] – انظر: وسيم أموي، "مبادرة الشيخ عدنان العرعور لتشكيل حكومة للثورة"، موقع نور سورية 2012/1/4 (شوهد 2020/1/5). على الرابط: https://bit.ly/ZSZYOQ2

[38]- برهان غليون، عطب الذات وقائع ثورة لم تكتمل، مصدر سابق، ص 193.

[39] – المصدر نفسه.

[40] – توما بييريه، "إخوة في الزكاة: المموّلون السلفيون والثورة السورية"، مصدر سابق.

[41] – بتصرف عن: برهان غليون، "حان الوقت لتجاوز طفولتنا السياسية"، العربي الجديد 2020/2/14. على الرابط: https://bit.ly/SKKutm2

[42]- راجع: عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سورية: من الإصلاح إلى الجهاد"، مصدر سابق.

[43] – المصدر نفسه.

[44] – بتصرف عن: شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية، مصدر سابق، ص 175– 176.

[45] – انظر: طارق عثمان، "مفارقات داعش: الأمال السياسية التي خابت"، في: فاطة الصمادي (محرر) تنظيم "الدولة الإسلامية": النشأة، والتأثير، والمستقبل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص 126– 127. ولمزيد من التفاصيل عن سياسة واشنطن تجاه تنظيم الدولة الإسلامية، راجع: حارث حسن، "السياسة الأميركية تجاه تنظيم "داعش"، سياسات عربية، العدد 16، أيلول/سبتمبر 2015، ص 28– 45.

[46] – فواز جرجس، داعش إلى أين: جهاديو ما بعد القاعدة، ترجمة: محمد شيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار/مايو 2016، ص 180– 181.

[47] – بتصرف عن: المصدر نفسه، ص 226.

[48] – راجع: المصدر نفسه، ص 227.

[49] – المصدر نفسه.

[50] – عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/سبتمبر 2018، ص 189– 190.

[51] – نقلًا عن: محمد نذير سالم، "مستقبل السلفية وتحولاتها في سورية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي "السلفية: تحولاتها ومستقبلها"، إسطنبول: منتدى العلاقات العربية والدولية، 30– 31 أغسطس/آب 2018.

[52] – نقلًا عن: محمد علوش، "التنظيمات السلفية الجهادية في لبنان بين النزعة الداخلية والارتباط الإقليمي"، رؤية تركية، العدد 1، السنة 6، ربيع 2017، ص 104– 105.

الملاحظات

الملاحظات

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

orsamtr

+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3